الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والأربعون بعد المائة
روما، 22 أبريل/نيسان 2026

الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية

الوثيقة: EB2026/147/R.8

بند جدول الأعمال: 8(أ)

التاريخ: 18 مارس/آذار 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية على النحو الوارد في هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

Diane Menville
نائبة الرئيس المساعدة، وكبيرة الموظفين الماليين
دائرة العمليات المالية
البريد الإلكتروني: d.menville@ifad.org

مالك الساحلي
الموظف الرئيسي للإدارة المالية
دائرة العمليات المالية
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي ii

أولا- السياق 1

ثانيا- عرض القيمة المضافة والأساس المنطقي 2

ثالثا- الاعتبارات الاستراتيجية 3

رابعا- الاعتبارات التشغيلية 4

خامسا- الاعتبارات المالية والاعتبارات الأخرى 5

سادسا- شروط وأحكام معاملات الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية 6

سابعا- الاعتبارات القانونية 8

ثامنا- الاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر 9

تاسعا- آفاق المستقبل 10

أسئلة وأجوبة 14

الملاحق

الأول - تحليل المعايير المرجعية لمصارف إنمائية متعددة الأطراف مختارة

الثاني - أسئلة وأجوبة

موجز تنفيذي

1- تعد إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وتعبئته جزءا أساسيا من توسيع نطاق التمويل من أجل التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، إلى جانب التدفقات الداخلة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن يؤدي الصندوق، داخل مجتمع المؤسسات المالية الدولية، دورا تحفيزيا في جذب الاستثمارات الخاصة لتحقيق التنمية الريفية، بالاستناد إلى: (1) خبرته التقنية القطاعية الطويلة الأمد في تصميم مشروعات تحويلية من أجل تحقيق تنمية ريفية أكثر قدرة على الصمود وشمولا؛ (2) خبرته المؤسسية في الإشراف الائتماني والضمانات وقياس النتائج؛ (3) قدراته المالية التي تنعكس في تصنيفه الائتماني +AA.

2- وفي هذا السياق، ولتلبية طلب الدول الأعضاء المقترضة على أدوات مالية مبتكرة تتجاوز القروض والمنح التقليدية، تقترح إدارة الصندوق تجربة ضمانات الائتمان الجزئية غير الممولة كأداة لتعزيز الائتمان وتقاسم المخاطر لعملياته السيادية ودون السيادية. وستُكمِل ضمانات الائتمان الجزئية منتجات الصندوق المالية الحالية، وتُعبئ أحجاما أكبر من رأس المال الخاص والعام لتحقيق أثر أكبر في التنمية الريفية. ومن خلال تحسين الملامح الائتمانية للمقترضين وتشجيع ترتيبات الضامن المشترك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، تحقق ضمانات الائتمان الجزئية أقصى قدر من الكفاءة لرأس المال، وتعزز تقاسم المخاطر، وتزيد بشكل كبير حجم التمويل المعبأ لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية.

3- ويمكن للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية أن يعمق شراكات الصندوق مع الوسطاء الماليين، مثل المصارف الإنمائية الوطنية، وأن يعزز قدرتها على تمويل تحويل النظم الغذائية. ومن خلال تمكين الدول الأعضاء من الحصول على أحجام أكبر من التمويل بشروط أنسب، تُمكّن ضمانات الائتمان الجزئية هذه الدول من تحقيق أثر قابل للقياس وبناء اقتصادات ريفية أكثر قدرة على الصمود. ومن خلال هذا النهج المبتكر، يرسخ الصندوق ريادته في مجال التمويل الريفي المستدام، مما يمهد الطريق لنمو شامل طويل الأجل بين الفئات السكانية الأكثر ضعفا في العالم.

4- ولضمان الاتساق والتكامل السلس مع العمليات القائمة، يتواءم الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية تماما مع سياسات الإدارة في الصندوق، وإطاره التشغيلي، ومعايير الحوكمة لديه. وستتبع ضمانات الائتمان الجزئية بشكل صارم مهمة الصندوق، وأولويات البلدان، وأهدافها، واستراتيجياتها، وستعمل وفقا للمبادئ والممارسات المطبقة على المشروعات الممولة بالقروض والمنح. وستكون ضمانات الائتمان الجزئية هذه، التي تنفذ في حدود قدرة الالتزام لدورة تجديد الموارد المعنية، متاحة لجميع الدول الأعضاء المقترضة المؤهلة، مع تركيز استراتيجي على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وستكون جميع المعاملات مدفوعة بالطلب وخاضعة لموافقة المجلس التنفيذي.

5- وسيلتزم الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية بممارسات ومعايير الصندوق الحالية بشأن استخدام الموارد ورصد وتقييم الآثار والحصائل الإنمائية. ومن شأن ذلك أن يضمن الاستخدام الفعال والشفاف للموارد المعبأة، مما يعزز المساءلة والشفافية وقابلية التكرار. وستُدار المخاطر من خلال عدد وحجم محدودين للمعاملات التجريبية، ونهج تدريجي ومرحلي لتبني المشروعات، والحوكمة الشفافة.

6- وتقترح هذه الوثيقة، التي حُدّثت بناء على تعقيبات الدول الأعضاء، مبادئ مؤقتة وآليات تشغيلية توجه تنفيذ ضمانات الائتمان الجزئية خلال المرحلة التجريبية. ومن المتوقع أن تنتهي المرحلة التجريبية في منتصف فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وسيقوم الصندوق والدول الأعضاء فيما بعد بتقييم التجربة واتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستُعمَّم ضمانات الائتمان الجزئية في عروض منتجات الصندوق بدءا من فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وما بعدها.

الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية

أولا- السياق

1- **تشتد الحاجة إلى استثمارات رأسمالية خاصة للمساعدة في تقليص فجوة التمويل في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية.** فالنظم الغذائية تواجه ضغوطا متصاعدة نتيجة لتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتفاقم الفقر، وتسارع التحديات البيئية. وتتفاقم هذه الضغوط بسبب النقص المزمن في التمويل، حيث تقدر الفجوة بنحو 170 مليار دولار أمريكي سنويا في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وحدها.[1]

2- ولسد هذا النقص، تُعد تعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية الريفية ضرورية لاستكمال التمويل العام، الذي لا يستطيع وحده تلبية حجم الاستثمارات المطلوبة وإلحاحها. وإدراكا للدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في تمويل التنمية، حثت مجموعة العشرين باستمرار المؤسسات المالية الدولية، مثل الصندوق، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، على اعتماد نُهج تحفيزية في الاستفادة من خبراتها التقنية القطاعية، ومعرفتها الخاصة بكل بلد، وقوائم موازناتها، وتصنيفاتها الائتمانية القوية لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعبئة رأس المال الخاص الدولي.[2]

3- **ودأبت العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل مجموعة البنك الدولي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وبنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، على استخدام ضمانات الائتمان الجزئية لعقود كأداة فعالة لتوسيع نطاق الأثر الإنمائي من خلال تعبئة رأس المال الخاص.** ومع مرور الوقت، تطورت عروض الضمانات التي تقدمها لتشمل نطاقا أوسع من الأدوات لدعم إصلاحات السياسات، وتخفيف المخاطر السياسية والتنظيمية، وتعزيز قابلية توسيع النطاق والكفاءة وقابلية تمويل المشروعات الاستثمارية (انظر الملحق الأول). ومع ذلك، سيظل تركيز الصندوق منصبا على تقديم ضمانات الائتمان فقط.

4- **واستجابة لهذه الاتجاهات المتطورة والطلب القائم، يدرس الصندوق إطلاق برنامج تجريبي بشأن ضمانات الائتمان الجزئية.** وبما يتواءم مع مهمة الصندوق الفريدة في دفع عجلة التحول الريفي الشامل والمستدام، وورقة توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق،[3] تسعى الإدارة إلى استكشاف أداة التمويل المبتكر هذه لتعزيز الحصائل الإنمائية في القطاع الريفي وضمان الاستخدام الفعال للقدرات المالية للصندوق.

5- **فما هو ضمان الائتمان الجزئي؟** ضمان الائتمان الجزئي هو آلية لتعزيز الائتمان، حيث يقدم الضامنون من خلالها حماية جزئية للمقرضين أو المستثمرين ضد مخاطر تعثر المقترضين عن سداد أداة الدين. وفي حال عدم السداد، يعوض الضامن المقرض أو المستثمر عن الجزء المضمون من المبلغ غير المسدد. ويحوّل هذا الإجراء التعرض لمخاطر الائتمان للجزء المضمون من المقترض إلى الضامن، مما يحسّن من ملامح مخاطر المقترض ويشجع استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي يُمكّن المقترضين من الحصول على أحجام أكبر من التمويل بشروط أفضل، مثل انخفاض تكاليف الاقتراض، أو فترات استحقاق أطول، أو فترات سماح ممددة.

6- وتتألف هذه الوثيقة الإطارية من تسعة أقسام: يقدم القسم أولا سياق استحداث الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية؛ ويحدد القسم ثانيا عرض القيمة التي يقدمها؛ ويتناول القسم ثالثا المواءمة الاستراتيجية للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية مع مهمة الصندوق وإطاره الحالي؛ ويبحث القسم رابعا كيف سيُدمج الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية في الممارسات التشغيلية للصندوق؛ ويناقش القسم خامسا السمات المالية لمعاملات ضمانات الائتمان الجزئية؛ ويعرض القسم سادسا تفاصيل الشروط والأحكام؛ ويحدد

[1] الصندوق. 2022. أوراق تقرير التنمية الريفية لعام 2021. *Do not transform food systems on the backs of the rural poor*.

[2] G20 Roadmap for the Implementation of the Recommendations of the G20 Independent Review of Multilateral Development Banks' Capital Adequacy Frameworks.

[3] الوثيقة IFAD13/1/R.6/Rev.1.

القسمان سابعا وثامنا الاعتبارات القانونية واعتبارات إدارة المخاطر المتعلقة بالتنفيذ؛ ويحدد القسم تاسعا الخطوات التالية.

ثانيا- عرض القيمة المضافة والأساس المنطقي

7- **يهدف الصندوق، من خلال تجربة ضمانات الائتمان الجزئية، إلى تعزيز أثر تدخلاته عن طريق توطيد دوره كجهة لتجميع التمويل المستدام، وتوسيع نطاق الاستثمار في التنمية الريفية، ودعم صغار المنتجين.** وباعتباره المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تركز حصريا على التنمية الريفية والنظم الغذائية الشاملة، يجلب الصندوق خبرة عميقة وكفاءة مثبتة في تحقيق نتائج لأشدّ السكان الريفيين ضعفا. وستُمكّن ضمانات الائتمان الجزئية الصندوق من تقاسم مخاطر الائتمان مع المقرضين أو المستثمرين في أدوات الدين الأساسية، وبالتالي تحفيز وتجميع مزيج أوسع من التمويل العام والخاص والمختلط يتجاوز نطاق مظروفه الخاص. وسيتيح ذلك للصندوق تنفيذ عمليات أكثر قابلية لتوسيع النطاق وكفاءة وأثرا، والنهوض بتنمية ريفية أكثر استدامة وشمولية وقدرة على الصمود.

8- **وسيستفيد الصندوق من التأثير المُضاعِف لضمانات الائتمان الجزئية لتوسيع نطاق تعبئة رأس المال الخاص وتعميق الشراكات الاستراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.** فضمانات الائتمان الجزئية تقلل التعرض لمخاطر أدوات الدين الأساسية بالنسبة للمقرضين أو المستثمرين. وبالنسبة للجزء المضمون، يستفيد المقرضون من التصنيف الائتماني القوي للصندوق +AA، والذي يعززه هيكل الضامن المشترك المفضل، بدلا من الاعتماد على الملامح الائتمانية للمقترضين. ويساهم تقاسم المخاطر هذا في توسيع قاعدة الممولين وجذب رأس المال الخاص المستدام الذي كان سيبقى غير مستغل. ويساهم رأس المال الخاص الذي تجري تعبئته من خلال ضمانات الائتمان الجزئية بشكل مباشر في برنامج عمل الصندوق، مما يؤدي إلى زيادة في التمويل بالديون أكبر من التمويل المشترك التقليدي.[4] كما يمكن لضمانات الائتمان الجزئية أن تعزز تعاون الصندوق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من خلال هياكل الضمان المشترك الموصى بها، والتي تجمع بين الجدارة الائتمانية والخبرة التقنية والمظاريف المالية لتوسيع نطاق القدرة على الضمان. ويؤدي ذلك إلى تحقيق أقصى قدر من التمويل بالديون ويعزز تقاسم المخاطر، مما يضمن استخداما فعالا للغاية لرأس المال العام وزيادة تعبئة رأس المال الخاص في الوقت نفسه.

9- **وسيعمل الصندوق على تعزيز شراكاته مع الوسطاء الماليين في مجال التمويل الريفي من خلال ضمانات الائتمان الجزئية، مما يعزز دورهم كجهات فاعلة رئيسية في الاستثمار الريفي.** وتُمكّن هذه الصندوق من تعزيز تعاونه مع الوسطاء الماليين، بما في ذلك المصارف الإنمائية الوطنية، من خلال إتاحة موارد مالية إضافية ودعم بناء القدرات عبر المساعدة التقنية وتبادل المعرفة وتطوير ذخيرة المشروعات، وذلك من خلال تحالف المصارف الإنمائية الزراعية العامة، على سبيل المثال.[5] ويعزز هذا الدعم قدرة هذه المؤسسات على تمويل تحويل النظم الغذائية والوصول بشكل أفضل إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين.

10- **وتوفر ضمانات الائتمان الجزئية للدول الأعضاء المقترضة مجموعة أدوات تمويل موسعة وفعالية إنمائية معززة.** فمن خلال استحداث ضمانات الائتمان الجزئية، يقدم الصندوق حلولا تمويلية أوسع نطاقا مصممة خصيصا لأولويات التنمية الوطنية، ويعزز المزيد من التآزر والتكامل بين عملياته. كما يجلب الصندوق عقودا من الخبرة المؤسسية في مجال الإشراف الائتماني والضمانات وقياس النتائج لمساعدة البلدان على تحقيق أثر قابل للقياس وبناء نظم أكثر قدرة على الصمود لتحقيق تنمية ريفية شاملة.

[4] يرد مزيد من التوضيح في السؤال 1، الملحق الثاني.

[5] يقود الصندوق "منصة المصارف الإنمائية الزراعية العامة"، وهي تحالف متنام للمصارف الإنمائية العامة، منذ عام 2021. وتجمع المنصة بين التمويل العالمي وخبرات التنمية المستدامة لتعزيز قدرات المصارف الإنمائية العامة الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثا- الاعتبارات الاستراتيجية

11- سيتواءم الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية تماما مع مهمة الصندوق لدعم استثمارات المشروعات الرامية إلى تحقيق التحول الريفي، ومع الاستراتيجيات القطرية على النحو المحدد في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها، ومع معايير الحوكمة المطبقة على المشروعات العادية التي يمولها الصندوق.

12- **الروابط باتفاقية إنشاء الصندوق، ومهمة الصندوق، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ونموذج عمل الصندوق.** سيضمن الصندوق جزئيا الأدوات المالية التي ستمول بدورها مشروعات[6] مرتبطة بمهمة الصندوق وجدول أعماله الإنمائي. وسيكون استخدام عوائد هذه الأدوات المضمونة مرتبطا بصرامة باتفاقية إنشاء الصندوق، ومهمة الصندوق، ومؤشراته الأساسية، وسياسته بشأن الاستهداف، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وغيرها من سياسات الإدارة ذات الصلة، كما هو الحال مع أي مشروع معياري ممول بقرض أو منحة. وستكون هذه المبادرات متسقة مع تركيز الصندوق القطاعي ومصممة لتحقيق منفعة للفئة الرئيسية التي يستهدفها الصندوق.

13- **وستكون جميع فئات دخل البلدان مؤهلة للحصول على ضمانات الائتمان الجزئية.** وسيقتصر الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية على البلدان التي حُدّدَت إمكانية حصولها على موارد الصندوق بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة في دورة تجديد الموارد المعنية خلال فترة التجربة، بما يتماشى مع معايير الانتقائية القطرية. وتشمل البلدان المؤهلة ما يلي: (1) **البلدان التي تواجه مستوى منخفضا أو معتدلا من خطر المديونية الحرجة**[7] (البلدان ذات الضوء الأخضر والأصفر، على التوالي)؛ (2) **البلدان المؤهلة للحصول على قروض بشروط عادية من الصندوق**.

14- ولن يُغطي الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية إلا **ديون الدول الأعضاء وكياناتها دون الوطنية - بما في ذلك المصارف الإنمائية الوطنية والكيانات الأخرى المدعومة بضمانات سيادية**[8] **- التي لديها أهداف وأنشطة ونتائج إنمائية محددة، ومبادرات القطاع العام التي تتوافق مع مهمة الصندوق وإطاره التشغيلي.**[9] **وسيستبعد** الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية العمليات القائمة على السياسات[10] والعمليات غير السيادية.

15- والإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية **سيقتصر على ضمانات مخاطر الائتمان**، التي تغطي جزءا من حالات **التخلف عن سداد خدمة الدين** على أدوات الدين المضمونة الصادرة عن الدول الأعضاء المعنية أو كياناتها دون الوطنية. ولن يغطي الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية المخاطر السياسية، أو مخاطر آجال الاستحقاق، أو مخاطر الشراء، أو مخاطر الأداء، أو المخاطر القائمة على السياسات، أو مخاطر أسعار السلع.

16- **توصية الضامن المشترك.** نظرا للطبيعة "الجزئية" الكامنة لضمانات الائتمان الجزئية، يوصى بتنظيم معاملات الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية من خلال ترتيبات شراكة لتقاسم المخاطر مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أو المؤسسات المالية الدولية، أو مقدمي خدمات التأمين لتعبئة تغطية ائتمانية أوسع. ومن شأن هذه الشراكات أن تُمكّن الصندوق من الاستفادة من الخبرات الخارجية، وتعزيز قدرة التغطية،

[6] بما في ذلك المشروعات، والبرامج، والبرامج المتعددة المراحل.

[7] وفقا لتقييم صندوق النقد الدولي لاستدامة قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون.

[8] الإقراض إلى الكيانات دون الوطنية في سياق نموذج العمل الجديد في الصندوق.

[9] في شكل مشروعات أو برامج أو برامج متعددة المراحل، بما في ذلك مبادرات الإقراض القائمة على النتائج.

[10] عادة ما تكون مشمولة بضمانات قائمة على السياسات في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.

وتشجيع استخدام أكثر فعالية لرأس المال العام. ويتواءم هذا النهج مع الأساس المنطقي لتعبئة التمويل المشترك في الصندوق، ويعزز دور الصندوق كجهة لتجميع التمويل، ويحسن البنية المالية الدولية.

17- **شرط التعويض المقابل.** تتطلب جميع معاملات الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية ضمانا سياديا، في شكل تعويض مقابل من الدولة العضو، دون استثناء. وفي حال كان المقترض كيانا دون وطني (مثل حكومة دون وطنية أو مصرف إنمائي وطني)، يجب على الدولة العضو أن تقدم التعويض المقابل نيابة عن المقترض.

رابعا- الاعتبارات التشغيلية

18- في الإطار التجريبي المقترح، ستُستخدم ضمانات الائتمان الجزئية عادة لدعم عمليات الصندوق العادية لتعزيز الكفاءة وضمان الإشراف والحد من المخاطر التشغيلية. غير أنه يمكن أيضا استخدام ضمانات الائتمان الجزئية كأداة مستقلة لدعم المشروعات التي يقودها شركاء تمويل آخرون.[11]

19- **دورة حياة المشروعات الممولة بموجب إطار ضمانات الائتمان الجزئية.** من مرحلة تحديد المشروع إلى إغلاقه، ستُصمَّم المشروعات الممولة بموجب إطار ضمانات الائتمان الجزئية وتنفيذها وفقا لإجراءات المشروعات العادية في الصندوق. وستتبع هذه المشروعات المبادئ والممارسات الحالية المطبقة على العمليات الأخرى التي يمولها الصندوق فيما يتعلق **بالإبلاغ عن النتائج، ومتطلبات التعميم، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، والمتطلبات الائتمانية التشغيلية**. وستُحدَّث المبادئ التوجيهية التشغيلية للصندوق حسب الضرورة لتلبية متطلبات محددة مثل متطلبات الميزنة، وتنفيذ المشروعات، والرصد، والإبلاغ.

20- وسيُقيَّم مدى ملاءمة أداة ضمانات الائتمان الجزئية بما يتماشى مع الاستراتيجية القطرية، وستُقيَّم الفوائد المحتملة بشكل أكبر في وثائق تصميم المشروع (أي المذكرة المفاهيمية للمشروع وتقرير تصميم المشروع)، بما في ذلك:

(أ) **السياق الاقتصادي الكلي وسياق الديون.** سيُقيّم الصندوق خطط التمويل الحكومية أو خطط التمويل المقدمة من المصارف الإنمائية الوطنية، وبرامج صندوق النقد الدولي الجارية، وإمكانية الحصول على القروض التجارية، واستدامة الديون، والقدرة على استيعاب الديون. وسيراعي هذا التقييم المواءمة مع سياسة الإقراض المستدام في الصندوق.[12] وسيضمن الصندوق أن تدعم ضمانات الائتمان الجزئية تمويل التنمية المستدامة دون تحميل أعباء ديون غير مستدامة.

(ب) **الملاءمة الاستراتيجية والقيمة المضافة.** يجب أن تُظهر ضمانات الائتمان الجزئية إضافية وتكاملا مع عمليات الصندوق القائمة في البلد. وينبغي ألا تزاحم مستثمري القطاع الخاص القادرين على توفير رأس المال والخبرة اللازمين بشكل مستقل. وسيحدد هذا الأساس المنطقي[13] نسبة تغطية ضمانات الائتمان الجزئية في الصندوق.

21- **الإشراف من جانب المجلس التنفيذي.** ستتطلب معاملات ضمانات الائتمان الجزئية موافقة المجلس التنفيذي. ويجب أن تحظى المشروعات الممولة بموجب إطار ضمانات الائتمان الجزئية بدعم بنفس مستوى الوثائق المطلوب للمشروعات الممولة بالقروض.

[11] مماثلة للمشروعات من النوع جيم في شراكة بشأن التمويل المشترك، حيث يشرع الطرف الآخر في المشروع ويقود عمليتي التصميم والتنفيذ، ويعمل الصندوق بوصفه الشريك الداعم.

[12] في ديسمبر/كانون الأول 2024، وافق المجلس التنفيذي على تحديث سياسة الاقتراض غير التيسيري، بما في ذلك إعادة تسميتها سياسة الإقراض المستدام.

[13] قد تتأثر إضافة القيمة، وبالتالي مستوى التغطية، بفئة دخل المقترض.

22- **تقييم تعبئة رأس مال القطاع الخاص.** تُحسب القيمة الاسمية لضمانات الائتمان الجزئية ضمن برنامج القروض والمنح في الصندوق، بينما تُدرج قيمة تعبئة رأس مال القطاع الخاص والتمويل المشترك الآخر ضمن برنامج العمل. وسيتبع الصندوق المنهجية التي اتفقت عليها واعتمدتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن قيد وقياس رأس المال المعبأ من القطاع الخاص.[14]

خامسا- الاعتبارات المالية والاعتبارات الأخرى

23- كمبدأ شامل، ستُعامل ضمانات الائتمان الجزئية على أساس مكافئ للقروض فيما يتعلق بالاعتبارات المالية، بما في ذلك كفاية رأس المال، وتحديد المخصصات، وحدود التعرض.

24- **الأفق الزمني.** سيغطي الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية السنوات المتبقية من دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والشهور الثمانية عشر الأولى من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (التي تنتهي في يونيو/حزيران 2029). ونظرا لخبرة الصندوق المحدودة والناشئة في مجال ضمانات الائتمان الجزئية، فإن الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية سيغطي **عددا صغيرا من المعاملات (ثلاث معاملات كحد أقصى)**.

25- **حجم الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية في الصندوق.** سينفَّذ الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية في حدود قدرة كل دورة تجديد موارد على عقد الالتزامات،[15] على النحو المخصص من خلال آليتي نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة. ويبلغ **الحد الأقصى المقترح** لإجمالي مظروف الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية **130 مليون دولار أمريكي. ولا يُقصد استخدام المظروف بالكامل، ولكنه يعكس مدى إقبال الصندوق للمخاطر في الوقت الحالي فيما يخص ضمانات الائتمان الجزئية ضمن قدرته الإجمالية على عقد الالتزامات**. كما سيُنظَر في الحد الأقصى للتعرض لكل بلد بموجب الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية.

26- وسيُعامل **قياس التعرض لمخاطر الائتمان لضمانات الائتمان الجزئية** على أساس مكافئ للقروض، مع تطبيق نفس مبادئ المخاطر المستخدمة في تقييم مخاطر حافظة القروض. وستُجمع حالات التعرض الناتجة عن ضمانات الائتمان الجزئية، إلى جانب حالات التعرض لمخاطر الأدوات المالية الأخرى المتعلقة بالتنمية، مع حالات التعرض لمخاطر القروض لأغراض كفاية رأس المال وحدود التعرض القطري.

27- ويتبع **تحديد المخصصات** بموجب إطار ضمانات الائتمان الجزئية نفس الإجراء المتبع لمخصصات خسائر القروض، أي خسائر الائتمان المتوقعة. وتُحدد المخصصات على أساس مكافئ القرض إلى جانب المكونات الأخرى ذات الصلة كما هو مبين في الفقرة 31.

28- **إدارة السيولة.** تُدمج القيم المكافئة للقروض الخاصة بضمانات الائتمان الجزئية في ممارسات إدارة السيولة في الصندوق، بما في ذلك الحد الأدنى لمتطلبات السيولة، والحدود الاحترازية ذات الصلة، وتوقعات التدفقات النقدية. ويخضع تخصيص الأموال لتغطية حالات التخلف عن السداد لأدوات الدين المضمونة لممارسات إدارة السيولة في الصندوق، على النحو الذي تنظمه سياسته بشأن السيولة. وتُموَّل هذه المخصصات من الموارد المالية للصندوق.

[14] منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعبئة الاستثمار الخاص-الدليل المرجعي، الذي اشترك في إصداره في عام 2018 العديد من الشركاء الإنمائيين (مصرف التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ورابطة المؤسسات الأوروبية لتمويل التنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الإسلامي، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومجموعة الاستثمار في بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وبنك التنمية الجديد، والبنك الدولي).

[15] ينعكس ذلك على حجم برنامج القروض والمنح.

29- **الإبلاغ المالي.** بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي،[16] سيكون لضمانات الائتمان الجزئية أثر فوري على القوائم المالية للصندوق، وستُحسب خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي على أساس التعرض الأساسي المرتبط بضمانات الائتمان الجزئية. وستُحسب بناء على احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حال تخلف المتلقي والمقترض النهائي للقرض عن السداد. وبالإضافة إلى ذلك، سيفصح الصندوق عن التعرض الكامل في وثائق الإثبات المالية (الأصول والخصوم الطارئة). وأي مبالغ يدفعها الصندوق، في حال المطالبة بدفع الضمان،[17] ستُحتسب كقرض، كما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفقرة 43.

30- وسيتبع **الكشف عن المعلومات** الخاصة بضمانات الائتمان الجزئية الممارسة المتبعة بشأن المعاملات المماثلة في المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعادة ما يقوم المقرضون أو المستثمرون في أداة الدين المضمونة باستعراض الاتفاقيات ذات الصلة لفهم الضمان وكيفية إنفاذه. وسيعتمد الكشف عن المعلومات على متطلبات السوق، وسيُقيَّم وقت إجراء المعاملة لضمان الامتثال. وقد تُدرج العناصر الحساسة، مثل رسوم الضمان، في رسالة جانبية للحفاظ على السرية. وقد تؤثر الأنظمة الوطنية للمقترض أيضا على الشكل العام للكشف العلني.

31- **نظم تكنولوجيا المعلومات.** خلال مرحلة الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، ستُجرى التعديلات الأساسية فقط على نظم التشغيل الحالية، ذات التأثير المحدود على الميزانية، لضمان سلاسة التنفيذ.

سادسا- شروط وأحكام معاملات الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية

32- سيجري التفاوض على شروط وأحكام كل معاملة من معاملات الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية والتمويل ذي الصلة للمشروعات، وتوثيقها ضمن اتفاقيات بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الصندوق، والمقترض، ومقدم الضمان المقابل (إن كان مختلفا عن المقترض)، والمقرض (المقرضين). وستحدد هذه الاتفاقيات أدوار ومسؤوليات كل طرف. وسيجري التفاوض على الاعتبارات الواردة في القسم التالي على أساس كل معاملة على حدة، وستتطلب موافقة المجلس التنفيذي.

33- وينبغي أن تتوائم **أدوات الدين المضمونة المغطاة**، رهنا بموافقة الإدارة والمجلس، مع طلب المقترض، وأن يجري اختيارها بناء على قدرتها على إحداث تأثير مُضاعِف في تعبئة رأس المال العام والخاص، مما يعزز الأثر على التحول والتنمية في المناطق الريفية. وتركّز الطلب الأولي على الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية على القروض والإصدارات الخاصة.

34- **التغطية.** ستغطي ضمانات الائتمان الجزئية في الصندوق **ما يصل إلى 50 في المائة** من أداة الدين الأساسية، ويمكن تصميمها خصيصا **لتغطية عدم سداد أصل الدين أو الفائدة أو كليهما**. ويمكن تعديل التغطية بدقة لتشمل أجزاء محددة من المدفوعات، مثل جزء من مدفوعات أصل القرض وسنتين من مدفوعات الفائدة. وتتيح التغطية المرنة اتباع نهج مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل معاملة.

35- **الهياكل المحتملة لضمانات الائتمان الجزئية.** تعد ضمانات الائتمان الجزئية أدوات مرنة يمكن هيكلتها بطرق مختلفة، بما في ذلك مع ضامن مشترك محتمل. وفي مثل هذه الحالات، قد يتخذ الهيكل أحد الأشكال التالية: (1) ترتيبات **على قدم المساواة**، حيث يتقاسم الصندوق والضامن المشترك مخاطر التخلف عن السداد والخسائر بالتساوي وبالتناسب طوال فترة الضمان (أي أن الضامنين المشتركين يغطيان أي تخلف عن

[16] قد تتطور متطلبات الإبلاغ المالي بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي وفقا لإصدار معايير أو تفسيرات جديدة.

[17] تاريخيا، لم تواجه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلا حالة واحدة جرت فيها المطالبة بدفع الضمان.

السداد)؛ أو (2) ترتيبات **الخسارة الأولى/الثانية**، حيث يتحمل الصندوق والضامن المشترك مخاطر التخلف عن السداد والخسائر بناء على تسلسل متفق عليه.[18]

36- **خصائص ضمانات الائتمان الجزئية.** ستكون ضمانات الائتمان الجزئية **ضمانات متجددة وغير قابلة للاسترداد وغير قابلة للتسريع فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.** وعند التخلف عن السداد، ستكون ضمانات الائتمان الجزئية **غير قابلة للإلغاء ومستحقة الدفع عند الطلب**.

(أ) **التجديد.** إذا لم تكن هناك مطالبة بسداد ضمانات الائتمان الجزئية، "تُنقل" (أي تُرحّل) المبالغ المستحقة بموجبها إلى الدفعة المضمونة التالية حتى انتهاء الضمان أو استنفاد المبلغ المضمون.

(ب) **عدم قابلية الاسترداد.** بعد أن يسدد الصندوق جزءا من ضمانات الائتمان الجزئية للمُقرِض، نتيجة لتخلف المقترض عن السداد، لا يمكن استرداد هذا المبلغ (حتى في حال سداد المبلغ للصندوق بموجب التعويض المقابل).

(ج) **عدم قابلية التسريع.** تنطبق ضمانات الائتمان الجزئية فقط على المبالغ التي لا يسددها المقترض وفقا لجدول خدمة الدين الأصلي لأداة الدين المضمونة.

(د) **عدم قابلية الإلغاء.** وفقا لشروطها، لا يمكن إلغاء ضمانات الائتمان الجزئية أو تعديلها إلا بموافقة جميع الأطراف.

(ه) **الدفع عند الطلب.** عقب التخلف عن السداد، عادة ما يكون أمام المقرض المستفيد من الضمان عددا محددا من أيام العمل لإرسال إخطار مكتوب بالتخلف عن السداد إلى الصندوق والضامن المشارك (إن وجد)، وبعد ذلك يقوم الصندوق بدفع المطالبات الصحيحة على الضمان (وفقا لشروط ضمانات الائتمان الجزئية).

37- **العملة.** سيكون الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية مقوما بالدولار الأمريكي أو باليورو.

38- **الحدود القصوى لآجال الاستحقاق.** يبلغ **الحد الأقصى** لضمانات الائتمان الجزئية في الصندوق **15 عاما، بمتوسط حد أقصى قدره 10 أعوام**. ويتواءم ذلك مع ممارسات السوق، حيث لم تتجاوز آجال الاستحقاق عموما 15 عاما. وسيُحدَّد أجل استحقاق كل معاملة من معاملات ضمانات الائتمان الجزئية بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة للمقترض وهيكل المعاملة، مع مراعاة خصائص أداة الدين المضمونة أيضا.

39- **استخدام العوائد.** لضمان أن يستخدم المقترض الأموال المجمعة من خلال أداة الدين المضمون بما يتواءم مع تدخلات الصندوق، ستتضمن وثائق المشروع وأداة الدين المضمون أحكاما تحدد استخدام العوائد وتبين التزامات المقترض بالامتثال لهذه المتطلبات. كما ستحدد الأحكام التعاقدية عواقب أي إساءة استخدام، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية المحتملة، والتزامات الإبلاغ، وآليات الإنفاذ لضمان التقيد بالغرض المقصود من الأموال. وستوضع هذه البنود وفقا لأفضل الممارسات في القطاع.

40- **رسوم ضمانات الائتمان الجزئية**. سيُعتَمد هيكل موحد للرسوم مماثل لهياكل الرسوم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. وتختلف الرسوم المستحقة للصندوق حسب المعاملة، بما يعكس سمات مخاطر هيكل الضمان، وذلك بناء على ملامح مخاطر المقترض، وتصنيف البلد، وأجل الاستحقاق. ويتضمن هيكل الرسوم ما يلي:

(أ) **الرسوم الأولية.** تمثل هذه الرسوم مدفوعات لمرة واحدة لتغطية التكاليف المرتبطة بتصميم الضمانات، وبدئها، واكتتابها، وبذل العناية الواجبة بشأنها، وتجهيزها، بالإضافة إلى التكاليف القانونية والإدارية وغيرها من التكاليف الأولية. وتحدد هذه الرسوم بنسبة تصل إلى 1 في المائة من إجمالي مبلغ ضمان

[18] يغطي الضامن المشترك للخسارة الأول الجزء الأولي من الخسائر، حتى حد متفق عليه (مثلا أول 40 في المائة). ويغطي الضامن المشترك للخسارة الثاني الخسائر الإضافية حتى الحد المتفق عليه (مثلا ثاني 40 في المائة).

الصندوق، وتُحدَّد على أساس كل حالة على حدة، وتصدر فاتورتها كرسوم لمرة واحدة. وفي حالات استثنائية، قد تُحمَّل المشروعات رسوم تزيد عن 1 في المائة من مبلغ الضمان.[19]

(ب) **رسوم الاستعداد.** تمثل ما يعادل رسوم الالتزام للقروض، وتفرض على الجزء غير الملتزم به (غير المستخدم) من ضمانات الائتمان الجزئية دون أن يترتب عليها تعرض الصندوق لمخاطر مالية، وذلك لتعويض استمرار التزام الضمان. وستُحدَّد بنسبة تصل إلى 0.5 في المائة سنويا، وتصدر فواتيرها على أساس نصف سنوي، بدءا من تاريخ سريان الضمان.

(ج) **رسوم الضمان.** تغطي التكاليف الإدارية الجارية، وتعوض عن المخاطر والخسائر المحتملة في حال التخلف عن السداد. وتفرض على الجزء الملتزم به (المستخدم) من ضمانات الائتمان الجزئية ويترتب عليها تعرض الصندوق لمخاطر مالية. وتحدد رسوم الضمان (1) على نفس مستوى فرق سعر الفائدة التعاقدي على الإقراض، وقد تشمل علاوة أجل استحقاق،[20] أو (2) على نفس مستوى رسوم الخدمة.[21] وتُصدَر الفواتير وتُدفَع الرسوم وفقا لنفس الإجراء المتبع لتحصيل رسوم الاستعداد، كما هو مبين أعلاه.

(د) **لا توجد رسوم إلغاء أو سداد مسبق.** يجوز للمقترض و/أو المقرض، دون تكبد أي غرامة (1) إلغاء الأجزاء غير المستخدمة من الضمان، أو (2) خفض المبلغ المضمون المستحق باتفاق متبادل.

41- **خصائص قرض التعويض المقابل.** يجوز اعتبار أي مبلغ يصرفه الصندوق بموجب اتفاقية الضمان كقرض أو كمبلغ مستحق الدفع فورا من قبل مقدم الضمان المقابل (الدولة العضو)، وذلك وفقا لتقدير الصندوق وعلى أساس كل حالة على حدة بموجب اتفاقية الضمان المقابل. ويخضع أي قرض يقدم لتعويض الصندوق لسياسات الصندوق وقواعده ونظمه المعمول بها. وتكون شروط سداد هذه القروض ضمن مدة متوسط العمر المرجح المتبقي لأداة الدين المضمون، والذي يُحسب بطرح مدة الضمان من متوسط العمر المرجح الأصلي. ويضمن هذا النهج الحياد المالي بين ضمانات الائتمان الجزئية وقروض الصندوق التي تُفعَّل عند التخلف عن السداد.

42- وفي بعض الحالات، قد يقيد أجل استحقاق قرض الضمان المقابل إلى حد كبير قدرة البلد على استيعاب الديون. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للصندوق والدولة العضو الاتفاق على خطة سداد بديلة، شريطة أن تظل ضمن الحدود المنصوص عليها في إطار شروط التمويل في الصندوق، بما في ذلك أي تعديلات مستقبلية.

43- ومن شأن عدم تعويض الصندوق عن القرض الجديد الناتج عن تفعيل التعويض المقابل أن يؤدي، وفقا للممارسات المعتادة، إلى تفعيل الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية بشأن استرداد متأخرات القروض (البند 12-1(أ)(1) و(2)) وإطار سياسة الصندوق لإدارة الشراكات مع البلدان المتأخرة في السداد.[22]

سابعا- الاعتبارات القانونية

44- أُجري استعراض شامل للوثائق القانونية والسياسات والأطر ذات الصلة. وبالنظر إلى أن المقترح يتضمن تنفيذ الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية قبل إدخال هذه الأدوات بشكل دائم ضمن عروض الصندوق العادية من المنتجات، فإن ضمانات الائتمان الجزئية ستُعامل لأغراض وثائق الصندوق وسياساته وأطره، طوال مدة الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، كشكل من أشكال التمويل في الصندوق.

[19] سيجري تحميل المستفيد و/أو الضامن المقابل المصاريف القانونية والمصاريف الأخرى المتكبدة خلال مرحلة بدء الضمان وتقديره واكتتابه، بخلاف مصاريف التشغيل التقليدية للصندوق. وتُدفع هذه الرسوم الخاصة بالمعاملة بناء على طلب الصندوق، ويجري تسويتها، عند الاقتضاء، قبل الإغلاق المالي. وإذا تجاوزت هذه الرسوم 1 في المائة من قيمة الضمان، سيتواصل الصندوق مع المستفيد/الضامن المقابل في أقرب فرصة ممكنة لضمان تطبيق مبدأ الاسترداد الكامل، والذي تسدد بموجبه جميع المصاريف ذات الصلة بالكامل للصندوق.

[20] ينطبق على ضمانات الائتمان الجزئية المسحوبة من مظاريف غير تيسيرية.

[21] ينطبق على ضمانات الائتمان الجزئية المسحوبة من مظاريف تيسيرية.

[22] GC21/L.7.

45- وبناء على ذلك، ستُفسَّر الإشارات إلى مصطلحات مثل القروض أو العمليات أو المشروعات أو برنامج القروض والمنح، حيثما يقتضي السياق،[23] لتشمل ضمانات الائتمان الجزئية. وستُطبَّق وثائق الصندوق وسياساته وأطره بالتزامن مع هذا الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية؛ وفي حال وجود أي تعارض بين هذا الإطار والوثائق والسياسات والأطر ذات الصلة، فستكون لأحكام الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية الأولوية فيما يتعلق بضمانات الائتمان الجزئية.

46- وبالإضافة إلى ذلك، قد يلزم إجراء المزيد من الاستعراض والتوضيح لسياسات الصندوق مع تقدم معاملات ضمانات الائتمان الجزئية. وسيجري تناول أي توضيحات إضافية خلال عملية الموافقة على معاملة ضمانات الائتمان الجزئية المعنية، أو عند الانتهاء من المرحلة التجريبية للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، استعدادا للدمج الدائم المحتمل لأداة ضمانات الائتمان الجزئية في مجموعة خيارات التمويل الخاصة بالصندوق التي تتجاوز الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية.

ثامنا- الاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر

المخاطر	***تدابير التخفيف***
مخاطر الائتمان ***الخسارة المحتملة في حال عدم وفاء المقترض أو الطرف المقابل بالتزاماته تجاه الصندوق.***	**حجم البرنامج.** يقتصر على ما يصل إلى 130 مليون دولار أمريكي، ضمن القدرة على عقد الالتزامات بموجب كل دورة تجديد موارد مشمولة بالإطار التجريبي. **الضمان المقابل.** تتطلب جميع معاملات الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية ضمانا مقابلا من دولة عضو، دون استثناء. **حالات التعرض لمخاطر الائتمان.** ستُعامل ضمانات الائتمان الجزئية معاملة القروض على أساس 1:1، مع تطبيق نفس مبادئ إدارة المخاطر المستخدمة في تقييم مخاطر حوافظ القروض. وتتوافق حالات التعرض لمخاطر ضمانات الائتمان الجزئية مع معايير القروض، حسب مصدر التمويل؛ وعلى سبيل المثال، تخضع ضمانات الائتمان الجزئية الممولة من آلية الحصول على الموارد المقترضة لمعايير الأهلية الخاصة بآلية الحصول على الموارد المقترضة. **حدود التركيز.** ستُجمَع حالات التعرض لمخاطر ضمانات الائتمان الجزئية مع حالات التعرض لمخاطر القروض لأغراض كفاية رأس المال وحدود تعرض البلد، وتدرج ضمن الحد الأقصى للبلد الواحد وفقا لسياسة كفاية رأس المال، والحد الأقصى المخصص لكل بلد في كل دورة من دورات تجديد الموارد. **رأس المال والمخصصات.** ستُعامل ضمانات الائتمان الجزئية على أساس معادل للقروض لأغراض الاعتبارات المالية، بما في ذلك كفاية رأس المال وتحديد المخصصات.
مخاطر السيولة ***من شأن الخسارة المحتملة نتيجة نقص مؤقت في السيولة بسبب التخلف عن سداد ضمانات الائتمان الجزئية أن تولّد حاجة فورية للسيولة.***	ستتضمن سيناريوهات متطلبات السيولة الاحتياجات من السيولة الناشئة عن ضمانات الائتمان الجزئية.
المخاطر التشغيلية بما في ذلك القدرات الداخلية ***الخسارة أو الأضرار المحتملة لسمعة الصندوق بسبب الأخطاء والإخفاقات البشرية أو النظامية أو الإجرائية.***	إطلاق الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية من خلال برنامج محدد النطاق (من معاملة واحدة إلى ثلاث معاملات) لتقييم قابلية التنفيذ والأثر. سيتعين تعزيز القدرات البشرية والنظامية والإجرائية في الصندوق فيما يتعلق بتحديد فرص ضمانات الائتمان الجزئية، وتصميمها، وتنفيذها، والإبلاغ عنها، وتنفيذها. سيتعين تنظيم دورات تدريبية موجهة بشأن جميع الجوانب ذات الصلة اللازمة لتعزيز ضمانات الائتمان الجزئية ومعالجتها داخليا. ستكون هناك حاجة إلى عمليات وإجراءات مخصصة مصحوبة بتعديلات نظامية.

[23] في حالات خاصة محددة وفقا لتقدير الإدارة المعقول (على سبيل المثال استنادا إلى الإطار المتعلق بشروط التمويل في الصندوق)، لن يُفسر التمويل على أنه يشمل ضمانات الائتمان الجزئية.

	سيتعين وضع إجراءات تشغيلية تحدد بوضوح مسؤوليات الاسترداد في حالة التخلف عن السداد.
مخاطر السوق ***الخسارة المحتملة الناجمة عن التغيرات السلبية في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار السوق الأخرى.***	سيحافظ الصندوق على عمليات تقييم قوية لمخاطر الائتمان تتضمن حساسيات المخاطر السوق التي قد تزيد من احتمال تخلف المقترض عن السداد، وسيُجري اختبارات منتظمة للإجهاد بشأن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، بما يضمن أن تأخذ هوامش السيولة في الاعتبار مطالبات الضمان المحتملة في ظل السيناريوهات المعاكسة.
المخاطر القانونية ***احتمال زيادة المخاطر القانونية التي يواجهها الصندوق.***	قد يؤدي تقديم ضمانات الائتمان الجزئية إلى زيادة المخاطر القانونية التي يواجهها الصندوق نظرا لتعقيد وعدد الوثائق والأطراف والولايات القضائية المعنية، مما يستلزم إدارة دقيقة للمخاطر وتخفيفها. وسيجري مكتب المستشار العام في الصندوق تحليلا دقيقا لكل معاملة تتعلق بضمانات الائتمان الجزئية، بمساعدة خبراء قانونيين خارجيين/محليين عند الاقتضاء.

تاسعا- آفاق المستقبل

47- سيُطبَّق هذا الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية خلال السنوات المتبقية من دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والشهور الثمانية عشر الأولى من التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (التي تنتهي في يونيو/حزيران 2029)، وذلك من خلال تنفيذ معاملة واحدة إلى ثلاث معاملات بمظروف إجمالي قدره 130 مليون دولار أمريكي. وفي نهاية الأفق الزمني للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، ستسعى الإدارة العليا إلى الحصول على توجيهات المجلس التنفيذي بشأن الخطوات التالية للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، بما في ذلك إمكانية تمديد مدته أو دمجه رسميا في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وما بعده.

48- وفي حال السعي إلى تحقيق الإدماج الاستراتيجي الكامل، سيُقدَّم مقترح شامل إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. وسيؤدي ذلك إلى تحسين المنتج وتعزيزه، مستفيدا من الخبرة المكتسبة من المعاملة (المعاملات) المنفذة ضمن الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، ومن تقييم شامل للطلب، وعمليات استعراض النظراء، والمقارنة المرجعية مقابل ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. كما ستراعى قدرة الصندوق على عقد الالتزامات ومدى إقباله على المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، ستُقيَّم النظم المؤسسية الحالية والتعديلات اللازمة على الوثائق القانونية وتطورات تكنولوجيا المعلومات لضمان قابلية التوسع التشغيلي الفعال للأداة. وبدعم من الإدارة، سيؤدي ذلك إلى دمج ضمانات الائتمان الجزئية بفعالية في عمليات الصندوق.

تحليل المعايير المرجعية لمصارف إنمائية متعددة الأطراف مختارة

إن الشروط والأحكام الواردة أدناه، والتي كُشف عنها علنا على المواقع الشبكية الرسمية، هي شروط وأحكام إرشادية وتخضع للتقييم على أساس كل حالة على حدة.

السمات	مجموعة بنك التنمية الأفريقي		البنك الدولي		بنك التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية الآسيوي
	بنك التنمية الأفريقي	صندوق التنمية الأفريقي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية		
أولا-الشروط العامة						
المقترضون المؤهلون	المقترضون المؤهلون للحصول على قروض بنك التنمية الأفريقي والقطاع الخاص والمشروعات المتخصصة	البلدان الأعضاء من الإقليم المؤهلة للحصول على قروض صندوق التنمية الأفريقي	المقترضون المؤهلون للحصول على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمشروعات المتخصصة	البلدان المؤهلة للحصول على قروض المؤسسة الدولية للتنمية فقط	المقترضون المؤهلون للمشروعات المنفذة في البلدان الأعضاء والأقاليم المؤهلة للحصول على قروض من البنك	جميع المقترضين المؤهلين للحصول على قروض مختلطة، بما في ذلك البلدان المشاركة في صندوق التنمية الآسيوي فقط
العملة	جميع عملات الإقراض	جميع عملات الإقراض	جميع عملات الإقراض	جميع عملات الإقراض	الدولار الأمريكي أو العملة الرئيسية أو العملة المحلية للدولة العضو المقترضة	جميع عملات الإقراض والعملات المحلية
أجل الاستحقاق	حتى 25 عاما	حتى 50 عاما حسب تصنيفهم والقروض المكافئة التي يمكنهم الحصول عليها	حتى 35 عاما؛ ونفس حدود آجال الاستحقاق لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	حتى 40 عاما؛ ونفس حدود الاستحقاق الخاصة بقروض المؤسسة الدولية للتنمية	حتى 25 عاما للعمليات الاستثمارية و20 عاما للتدخلات القائمة على السياسات؛ ونفس أجل استحقاق الجزء العادي من رأس المال في القروض المختلطة.	حتى 15 عاما مع إمكانية التمديد رهنا بتقديم الأساس المنطقي
الأدوات المغطاة	القروض والسندات	القروض والسندات	القروض والسندات والالتزامات الحكومية غير القروض.	القروض والسندات والالتزامات الحكومية غير القروض.	القروض والسندات والتزامات الدفع الحكومية وأدوات الدين الأخرى	معظم أشكال الديون: قروض المصارف التجارية، والسندات، وعقود الإيجار التمويلي، وخطابات الاعتماد، والسندات الإذنية، وسندات السحب
تغطية ضمانات الانتمان الجزئية	جزئية	جزئية	جزئية	جزئية	جزئية (كاملة في حالات استثنائية)	جزئية (كاملة في حالات استثنائية)

السمات	مجموعة بنك التنمية الأفريقي		البنك الدولي		بنك التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية الآسيوي
	بنك التنمية الأفريقي	صندوق التنمية الأفريقي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية		
ثانيا - رسوم الضمان						
الرسوم الأولية	%0.25	حتى 1%	%0.25	القروض المقدمة بشروط تيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية: لا تنطبق القروض المقدمة بشروط غير تيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية: 0.25% (وفقا لشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير)		%0.25
رسوم الاستعداد	%0.25	%0.75	%0.25	القروض المقدمة بشروط تيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية: 0%؛ القروض المقدمة بشروط غير تيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية: 0.25% (وفقا لشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	%0.5	%0.15
رسوم الضمان	0.8% + معدل تعديل فرق سعر الفائدة + 0.1-0.2% إذا كان متوسط أجل استحقاق القرض > 12.75 عاما. ويمثل معدل تعديل فرق سعر الفائدة تعديلا على هامش الإقراض	1%؛ ما يعادل رسوم الخدمة في صندوق التنمية الأفريقي المقومة بوحدة الحساب، ويجب أن يعكس سعر صرف خاص بالعملة ينطبق على صرف صندوق التنمية الأفريقي	0.5-1.65%؛ ما يعادل فرق سعر الفائدة التعاقدي على الإقراض لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد يشمل، حسب الاقتضاء، علاوة استحقاق	القروض المقدمة بشروط التيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية: 0.75%؛ ما يعادل رسوم الخدمة على الائتمانات التيسيرية للمؤسسة الدولية للتنمية القروض المقدمة بشروط غير تيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية: 0.5-1.65% (وفقا لشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	0.8%؛ ما يعادل حصة فرق سعر الفائدة على الإقراض السيادي لرأس المال العادي من القروض المختلطة 0.25%؛ ما يعادل حصة فرق سعر الفائدة على القروض التيسيرية من القروض المختلطة	0.5-1.25%؛ ما يعادل فرق سعر الفائدة التعاقدي على الإقراض لقروض مصرف التنمية الآسيوي، وقد تشمل علاوة استحقاق بناء على تصنيف البلد
رسوم التأخير في السداد	ما لا يقل عن 2% سنويا فوق الرسوم المطبقة	ما لا يقل عن 2% سنويا فوق الرسوم المطبقة			تُعامل نفس معاملة القروض المتعثرة	

السمات	مجموعة بنك التنمية الأفريقي		البنك الدولي		بنك التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية الآسيوي
	بنك التنمية الأفريقي	صندوق التنمية الأفريقي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	المؤسسة الدولية للتنمية		
الرسوم القانونية	كما اتُّفق عليها مع المستشار القانوني الخارجي، حسب الاقتضاء	كما اتُّفق عليها مع المستشار القانوني الخارجي، حسب الاقتضاء			يقوم المقترضون بسداد المبلغ للبنك، حسب الاقتضاء	
تكاليف أخرى	رسوم التقدير و/أو الإشراف؛ رسوم التنسيق أو التعبئة	رسوم التقدير و/أو الإشراف؛ رسوم التنسيق أو التعبئة	رسوم البدء؛ رسوم التجهيز	رسوم البدء؛ رسوم التجهيز	رسوم التفتيش والإشراف	
ثالثا - البنود الرئيسية						
التعجيل	حسب تقدير البنك	حسب تقدير البنك	حسب تقدير البنك	حسب تقدير البنك	حسب تقدير البنك	
الضمان المقابل من حكومة البلد	مطلوب لمشروعات القطاع العام	مطلوب لمشروعات القطاع العام	مطلوب لضمان البنك الدولي للإنشاء والتعمير	مطلوب لضمان المؤسسة الدولية للتنمية	غير مطلوب، ولكنه يعتبر إشارة قوية على التزام الحكومة	مطلوب لكيانات القطاع العام
أهلية الحكومات دون الوطنية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
معالجة المطالبة	في حال المطالبة بدفع الضمان، يقوم البنك بالدفع وتفعيل الضمان المقابل أو اتفاقية التعويض بحيث يصبح الضامن المقابل/المقترض مدينا للبنك بالمبلغ المدفوع وفقا لاتفاقية الضمان	في حال المطالبة بدفع الضمان، يقوم الصندوق بالدفع وتفعيل الضمان المقابل أو اتفاقية التعويض بحيث يصبح الضامن المقابل/المقترض مدينا للبنك بالمبلغ المدفوع وفقا لاتفاقية الضمان	في حال المطالبة بدفع الضمان، يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالدفع وتفعيل اتفاقية الضمان المقابل بحيث تصبح الحكومة مدينة للبنك بالمبلغ المدفوع وفقا لاتفاقية الضمان	في حالة المطالبة بدفع الضمان، تقوم المؤسسة الدولية للتنمية بالدفع وتفعيل اتفاقية الضمان المقابل بحيث تصبح الحكومة مدينة للمؤسسة الدولية للتنمية بالمبلغ المدفوع وفقا لاتفاقية الضمان	في حال المطالبة بدفع الضمان، تُصرَف الأموال على الفور، وتصبح في ذلك الوقت قرضا يجب أن يسدده الضامن المقابل أو المقترض في غضون فترة يحددها البنك على ألا تتجاوز المدة المتبقية للضمان، وذلك بعد أول مطالبة بالضمان	في حالة المطالبة بدفع الضمان، يدفع البنك المبلغ ويسعى إلى استرداده من المقترض/الضامن المقابل

أسئلة وأجوبة

1- كيف تُحدِث ضمانات الائتمان الجزئية تأثيرا مضاعفا؟

الشكل 1

رسم بياني للتأثير المُضاعِف لضمانات الائتمان الجزئية مع وجود ضامن مشترك

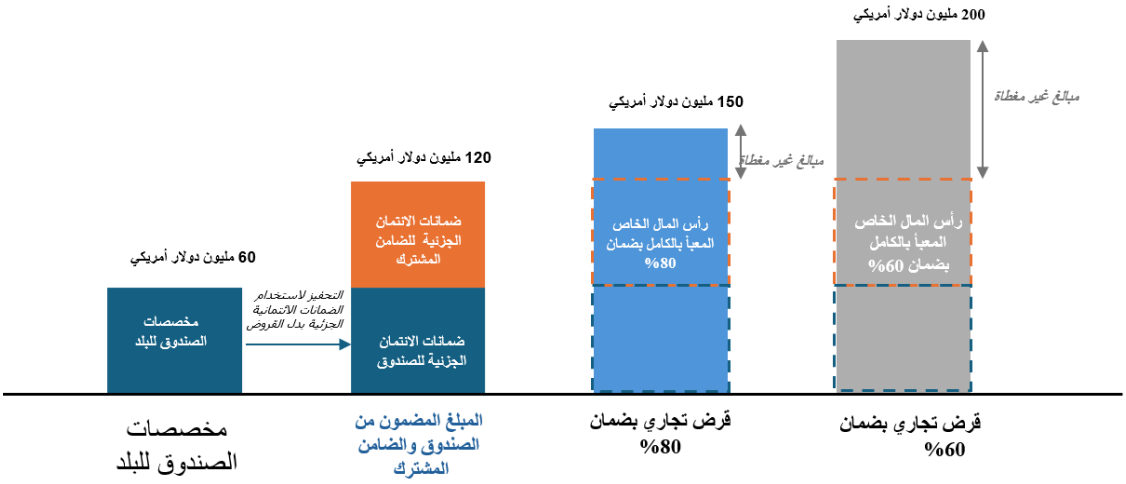

تُضاعف ضمانات الائتمان الجزئية أثر مخصصات الصندوق القطرية من خلال تقليل مخاطر المقرضين واستقطاب رأس مال خاص إضافي، وتوسيع نطاق توافر الائتمان، ودعم التنمية الريفية الشاملة. ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

(1) **تخفيف المخاطر.** تقلل ضمانات الائتمان الجزئية من تعرض المقرضين أو المستثمرين للمخاطر المرتبطة بأدوات الدين الأساسية. وفيما يخص الجزء المضمون، يستفيد المقرضون من التصنيف الائتماني القوي للصندوق AA+ بدلا من الاعتماد فقط على الجدارة الائتمانية للمقترض. ويتيح هذا التقاسم للمخاطر للمقرضين تقديم قروض أكبر مما كانوا ليقدموه لولا ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية إشراك ضامنين متعددين تسمح بتوزيع أوسع للمخاطر وتغطية موسعة للضمان، مما يعزز ثقة المقرضين لزيادة حوافظهم الإقراضية من خلال التأثير المجمع لمظروف تمويل أعلى وشروط تمويل أفضل.

(2) **تعبئة رأس المال الخاص.** يُشجِّع المستثمرون من القطاع الخاص على توفير أحجام تمويل أكبر، عن طريق الحماية الجزئية ضد الخسائر المحتملة. وكما هو مبين في الشكل 1، يمكن لضمان من الصندوق بقيمة 60 مليون دولار أمريكي، وتقابله مساهمة مماثلة من ضامن مشترك، أن يولد 150 مليون دولار أمريكي أو 200 مليون دولار أمريكي من رأس المال الخاص في ظل سيناريوهات مختلفة لنسب التغطية، مما يحقق تأثيرا مضاعِفا لا يقل عن 2.5 ضعف على موارد الصندوق. وعادة ما تؤدي نسبة التغطية الأعلى إلى انخفاض تأثير المضاعف، وقد تثني نسبة التغطية المنخفضة للغاية المقرضين عن المشاركة. ولذلك، يعد تحقيق التوازن الأمثل بين نسبة التغطية وتأثير المضاعف ضروري لتحفيز الإقراض وتحقيق أقصى أثر من موارد الصندوق.

(3) **أثر إنمائي أكبر ونمو مستدام للسوق.** يسهم توسيع نطاق الإقراض في تعزيز الأثر الإنمائي وتحسين سبل العيش في المجتمعات المحلية الريفية. ومع اكتساب المقرضين للخبرة، تزيد قوة سوق التمويل الريفي، مما يعزز نظاما إيكولوجيا ماليا أكثر شمولا وقدرة على الصمود مع مرور الوقت.

2- كيف ستُنظَّم خطة التنفيذ ومسار عمل الحوكمة للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية؟

الشكل 2

مخطط تنفيذ ضمانات الائتمان الجزئية

كما هو مبين في الشكل أعلاه، يتبع مخطط التنفيذ مسارين متوازيين: مسار داخلي في الصندوق، ومسار آخر مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

فبالنسبة للصندوق، ستطبق جميع الخطوات المتخذة خلال دورة حياة أي مشروع ممول بقرض، بما في ذلك الترتيبات المحتملة في سياق التمويل المشترك، على العمليات المرتبطة بالضمانات. وستظل عملية الموافقة خاضعة لسلطة المجلس التنفيذي.

أما مع أصحاب المصلحة الخارجيين، فالمراحل المهمة تشمل تأكيد الاهتمام بضمانات الائتمان الجزئية من خلال طلب من الحكومة؛ وتحديد المقرضين التجاريين والضامنين المشاركين (إن وجدوا)؛ وهيكلة الضمان وأداة الدين الأساسية؛ والانتهاء من إعداد اتفاقية المشروع والضمان واتفاقية التعويض المقابل وتوقيعها قبل صرف الأموال.

3- لماذا يوصى بهيكل الضامن المشارك لضمانات الائتمان الجزئية في الصندوق؟

نظرا للطبيعة "الجزئية" الكامنة في ضمانات الائتمان الجزئية، فإن المخطط المفضل للإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية في الصندوق هو هيكل الضمان المشترك القائم على شراكة لتقاسم المخاطر مع مؤسسات خاصة أو عامة لديها تصنيفات ائتمانية مناسبة. ويُوصى بهذا الهيكل لعدة أسباب رئيسية:

(1) **الاستخدام الفعال لرأس المال العام وزيادة الأثر الإنمائي.** يعمل تجميع ضمانات الائتمان الجزئية على تعزيز الائتمان وتعبئة أحجام أكبر من التمويل من خلال الاستفادة من مساهمات مختلف الشركاء. ويضمن ذلك استخداما فعالا للغاية لرأس المال العام المحدود، مما يحقق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة للتنمية الريفية وتعزيز تحقيق التنمية.

(2) **تحسين فرص الحصول على التمويل وتحسين شروط التمويل.** من خلال تجميع الجدارة الائتمانية، يعمل هيكل الضامن المشترك على توسيع نطاق الضمانات وتعزيز تقاسم المخاطر، مما يوسع قاعدة

الممولين. ومع تحسين الملامح الائتمانية للمعاملات المدعومة بضمانات الائتمان الجزئية، يمكن للمقترضين الحصول على أحجام أكبر من التمويل بشروط أفضل، بما في ذلك تكاليف أقل، وآجال استحقاق أطول، وفترات سماح ممتدة.

(3) **بناء القدرات الداخلية والسلاسة في تنفيذ ضمانات الائتمان الجزئية.** يسعى الصندوق، من خلال ترتيبات الضامن المشترك، إلى إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تتمتع بخبرة واسعة في مجال ضمانات الائتمان الجزئية للاستفادة من خبراتها التقنية وأفضل ممارساتها، وبالتالي تعزيز القدرات الداخلية للصندوق في جميع الوظائف في المكاتب الأمامية والخلفية. وسيضمن هذا التعاون التصميم الفعال للمعاملات بموجب الإطار التجريبي لضمانات الائتمان الجزئية، وسيُمكّن الصندوق من تحديد الطلب والفرص بشكل أفضل، والاستعداد لعمليات الضمان المستقبلية.

(4) **تحسين النظام الإيكولوجي المالي الدولي.** يعزز التعاون الوثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات ذات التصنيفات الائتمانية القوية البنية المالية العالمية، مما يستحدث أوجه تآزر ويشجع على حلول التمويل الأكثر قدرة على الصمود والقابلة للتوسع.

4- كيف تُسعَّر ضمانات الائتمان الجزئية؟

سيُعتمَد هيكل رسوم موحّد يُقارن بهياكل الرسوم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع إمكانية اختلاف مستوى الرسوم بحسب المعاملة.

ويستند الأساس المنطقي لمنهجية التسعير إلى أن مخاطر التخلف عن السداد بالنسبة لمقترض معين ستكون متساوية بالنسبة للقرض والضمان. وبما أن الصندوق سيحق له استرداد أي مبالغ لم تُسدد من خلال التعويض المقابل السيادي عند المطالبة بدفع الضمان، فإن احتمال التخلف عن السداد المرتبط بضمانات الائتمان الجزئية الصادرة عن الصندوق مطابق لاحتمال تخلف الجهة السيادية عن السداد، مما يجعل احتمال التخلف عن سداد ضمانات الائتمان الجزئية مماثلا لاحتمال التخلف عن سداد قرض سيادي يقدمه الصندوق.

ولذلك، من الناحية المالية، ينبغي ألا يكون لدى الصندوق أفضلية تجاه أي من الأدوات التي يختارها المقترض. ويهدف التسعير إلى تحقيق الحيادية الصافية من حيث الدخل سواء أصدر الضمان أو قدم القرض الأساسي.

وتحقيقا لهذه الغاية، وبما يتواءم مع ممارسات السوق، تحدد رسوم الضمان بناء على الرسوم المكافئة المحددة للقروض (رسوم الخدمة أو فرق سعر الفائدة على الإقراض). وقد تضاف علاوة مخاطر أو علاوة أجل استحقاق لتعكس ملامح مخاطر المقترض.